الشيوعية التحررية

اسحق بونتي

ترجمة : مازن كم الماز

المكتبة الفيدرالية

"المعرفة هي الطريق حتى تكون حرا"

مقدمة المترجم – مازن كم الماز

تنبع أهمية الكتاب من دوره التاريخي الاستثنائي في أحداث تاريخية استثنائية هي أيضا ، إنها الثورة الإسبانية في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين . ألهم هذا الكتاب العمال و الفلاحين و المثقفين الإسبان في بحثهم و نضالهم لتأسيس عالم جديد و مختلف . ليس الكتاب صدى للماركسية اللينينية ، بل هو يتحدث عن عالم يختلف تماما عن المجتمع الذي أقيم على أساس ديكتاتورية البروليتاريا التي اختزلت في "منظمات طليعية" بيروقراطية و فوقية فوقه أو في رأس هرمه تماما كما كان الوضع عليه من قبل ، إنه يتحدث عن عالم يقوم على الاتحاد الطوعي و المساعدة المتبادلة بين جمهور المنتجين المتساويين لا يعرف أية تراتبية هيكلية صارمة على النحو المسمى بالمركزية الديمقراطية ، عالم يقوم على أنقاض آخر المجتمعات الطبقية التي تقوم على استغلال أقلية للأكثرية و على تبعيتها (أو بالأحرى عبوديتها الفعلية) لنخبة حاكمة مطلقة التصرف في تفاصيل حياتها و على إلحاقها بعشرات المؤسسات القائمة على القمع و تهميش ما يسمى بالأتباع و إدعاء الوصاية عليهم . التاريخ لا يعيد نفسه لكن هذه الوثيقة الهامة هي ملك لأولئك الحالمين بالغد الأفضل ، بعالم أفضل ، عالم يقوم من أجل الإنسان و بالإنسان .

صدر لأول مرة من قبل الفيدرالية الوطنية للعمل باللغة الإسبانية ككراس وزع على نطاق واسع عام ١٩٣٢ ، مع طبعات تالية كثيرة. – ظهرت الترجمة الانكليزية الأولى في "استعراض مطبعة سينفويغوس الأناركي" # ٦ أوركلي ١٩٨٢ .

صدرت هذه الطبعة عام ١٩٨٥ من قبل

مطبعة مونتي ميللر

صندوق بريد ٩٢ ، برودواي

سيدني ٢٠٠٧ ، أوستراليا

– مطابع القط الأسود –

مقدمة (الطبعة الانكليزية)

كان إسحق بونتي واحدا من الأعضاء القلائل جدا من الطبقات غير العاملة الذين تمتعوا بأي نفوذ داخل الفيدرالية الوطنية للشغل ما قبل الحرب في إسبانيا . بحسب خوسيه بيراتس في مؤلفه أناركيون في الثورة الإسبانية فقد كان "طبيبا و اشتراكيا باسكيا ، محرضا و داعية للشيوعية التحررية . و تعاون مع الصحافة السينديكالية و الأناركية ..." . لكن لا يوجد أي شيء في هذا الكراس الذي ظهرت طبعته الأولى في عام ١٩٣٢ يقترح أنه كان ملتزما بشيء آخر غير الأناركية .

ليست الشيوعية التحررية مخططا لمجتمع المستقبل . إنها بالأحرى مجموعة من المبادئ لتقوم الطبقة العاملة بتطبيقها ، و كل من هو مستعد للعمل إلى جانبها ، لتولي و إدارة القاعدة الاقتصادية للمجتمع بغرض إعادة تشكيله بما يتوافق مع العدالة الاجتماعية . فيما هي جماعية في الروح و الطريقة توفر الشيوعية التحررية أكبر فرصة ممكنة للحاجات و الطموحات الفردية . إنها ليست برنامج طوباوي ، لكنها الوسيلة التي يمكن من خلالها بلوغ يوتوبيا الأناركية .

في ديسمبر كانون الأول ١٩٣٣ شكل بونتي و سيبريانو ميرا و دوروتي اللجنة التي نظمت الانتفاضة في آراغون . وصف ميغيل فوز ، و هو رفيق شارك في تلك الأحداث ، هذه الأحداث بشكل بليغ :

"قام الرفاق بمهمتهم في إحراق أرشيف الملكية ، و سجلات الكنيسة و البلدية ، الخ...حظر إعلان عام منذ ذلك الحين تداول النقود...عشنا لخمسة أيام في ظل الشيوعية التحررية ، معتمدين على ولاء القرية و خوف العدو . حضر بعض خصومنا إلى النقابات (الاتحادات) ليسألوا ، في تجمع كبير ، عن إيضاحات عن معنى الشيوعية التحررية ، و بعضهم غير موقفه عفويا" .

تم القضاء على انتفاضة آراغون بوحشية كبيرة من جانب السلطات . كان بونتي من بين الذين تم اعتقالهم و تعذيبهم من قبل البوليس . بعد خمس شهور أطلق سراحه أخيرا مع بقية المنظمين بفضل الضغط الشعبي الهائل ، و أسقطت القضية القانونية ضد جمهور المنتفضين بعد غارة جريئة على مكاتب الإدعاء نفذت من داخل السجن .

كان كراس بونتي مقروءا على نطاق واسع . و كان مصدر إلهام البرنامج التاريخي الذي صاغته الفيدرالية الوطنية للشغل (المنظمة الأناركية السينديكالية للعمال الإسبان – المترجم) في مؤتمرها في أيار مايو ١٩٣٦ في ساراغوسا . كانت هذه المدينة مركز انتفاضة ديسمبر كانون الأول ١٩٣٣ . استنادا على هذا البرنامج قام العمال الإسبان التحرريون ، في نضالهم ضد الفاشية الذي كان قد بدأ قبل عدة أسابيع فقط ، بدفع التحرر الاجتماعي إلى مستويات غير مسبوقة . لسوء الحظ ، كان بونتي واحدا من أوائل ضحايا الفاشيين ، ألقي القبض عليه خلف خطوطهم و أطلقت عليه النار في يوليو تموز ١٩٣٦ .

بين الحركات الإصلاحية العمالية في معظم أنحاء العالم اليوم ، و قادتها الرجعيين (و قادتها المستقبليين التسلطيين من الطبقة الوسطى) ، و بين طراز الاتحادات الثورية التي وصفها بونتي ، الفروق عديدة و هائلة . حتى لو أن كل موظفيها الذين يعملون بدوام كامل ، كل متعاقدي النقابات ، كل الوارد المالية المغرية للتقاعد و كل بقية جهاز الوهم و الابتزاز الذي يبقي عبيد الأجر اليوم مقيدين فيزيائيا و نفسيا إلى دولاب الطاحون الدائر – إذا اختفى كل ذلك بين عشية و ضحاها ، فإن العمال لن يستيقظوا في الصباح التالي و قد أصبحوا فجأة دون دفاع أمام الجشع عديم الرحمة لأصحاب العمل . على العكس ، سيكونون منظمين في أماكن عملهم ، لكن مع فارق أنهم سيكونون قادرين على أن يتوحدوا كما لم يفعلوا من قبل ، مدركين أخيرا لمصالحهم الحقيقية .

عندما يصبح صراعهم أكثر ثقة و أكثر اتساقا ، موجها لا محالة نحو إلغاء عبوديتهم ، للرأسمالية و للدولة ، فإن مبادئهم التنظيمية التي سيتبنونها ستكون حتما تلك التي يجري وصفها هنا من قبل المعالج الإنساني و المناضل التحرري اسحق بونتي .

الشيوعية التحررية

إن الفيدرالية الوطنية للشغل (المنظمة الأناركية النقابية الإسبانية التي قادت نضال العمال الإسبان في النصف الأول من القرن العشرين – المترجم) ، إذا جاز التعبير ، هي السبيل لكل النضالات الثورية التي تقوم بها الطبقة العاملة باتجاه تحقيق هدف معين خاصة : بناء الشيوعية التحررية . هذه الشيوعية التحررية هي نظام للوجود الإنساني يحاول أن يجد طريقا لحل المعضلة الاقتصادية دون اللجوء إلى السلطة أو السياسة بالتوافق مع الوصفة التالية : من كل حسب قدرته ، و لكل حسب حاجته .

تتقدم حركة حرية الطبقة العاملة عبر معاناة الدروس المرة للتجربة . إنها تنبعث من كل تراجع متجددة بحيوية جديدة . إنها قوة في صناعة و صياغة المستقبل . إنها تحمل في داخلها بذرة الكمال الاجتماعي و تشير إلى وجود كفاح ينبع من أعماق الإنسان ، كفاح لأنه لا يمكن أن يفنى حتى لو فقد طريقه لمئات المرات مرة أخرى .

لقد خرجت حركة العمال سالمة من قمع بربري . لفترة طويلة سمحت بإغرائها بالصوت المزيف للإصلاحية و بالأغاني المغوية للسياسة التي تقود فقط إلى تحرير القادة و المنقذين أو المخلصين ، الذين تحولوا فجأة من كونهم أخوة إلى أعداء .

كان العمال هدفا للكثير جدا من التبشير . بعضهم قال لهم أن عليهم أن يبقوا هادئين ، بعضهم قال أنهم يحتاجون إلى الثقافة ، و البعض الآخر إلى التدريب . بحسب تصور أولئك الذين يفترض أن يكونوا رعاتهم لم يكن العمال أبدا ناضجين بما فيه الكفاية ليحرروا أنفسهم . إذا قدر للوضع أن يستمر فإن التحضيرات ستستمر إلى الأبد : الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للعمال أن ينفضوا عن كاهلهم الجهل و الحرمان الثقافي الذي يفرضه عليهم النظام و الدولة الرأسمالية هو عن طريق الثورة . إن كل حرية جزئية ستتكلف جهدا هائلا تماما مثل الانعتاق الكامل ، إذا كان المطلوب هو الفوز بها جماعيا و ليس فقط كأفراد .

إذا بحثنا عن طرق لفعل ذلك من دون مهاجمة النظام ، لن يوجد عندها حل ممكن للمشكلة الاجتماعية . إنها مثل بيضة كولومبوس . إذا أقمناها على نهاية و حاولنا موازنة البيضة على نهاية واحدة فإننا فقط سنضيع الكثير من الوقت . لا بد أن نلجأ إلى تسوية إحدى نهايتي البيضة بضربها على الطاولة و بالتالي مهاجمة الشكل الفعلي للبيضة نفسها .

تقوم الفيدرالية الوطنية للشغل بدور مفسر حركة حرية العمال ، محذرة من النسيج الناعم للإصلاحية و تعطي الطريق المسدود للسياسة ولادة جديدة . إنها تشق طريقا مستقيمة ، هو طريق الفعل المباشر ، التي تقود مباشرة إلى بناء الشيوعية التحررية ، الطريق الوحيد إلى الحرية . لا يوجد أي معنى في بناء حركة قوية ستفوز بالإعجاب من كل من أعضائها و من الخارج ما لم تحقق هدفها بالتحرير . لا يوجد هناك أي هدف غامض لإخفائه : إنها خط الجبهة . هذا الهدف في شكل الأناركية ، و التي تقدم التوجيه و القوة المحفزة .

إن الشيوعية التحررية هي مجتمع ينظم من دون دولة و من دون ملكية خاصة . و لا توجد هناك حاجة لاختراع أي شيء أو استحضار منظمة جديدة في سبيل هذا الهدف . إن المراكز التي ستنظم حولها الحياة في المستقبل موجودة بالفعل في مجتمع اليوم : الاتحاد الحر و المجلس الحر .

الاتحاد (النقابة) : إنه يضم عفويا العمال من المصانع و كل أماكن الاستغلال الجماعي .

و المجلس الحر : جمعية تمتد جذورها إلى الماضي عندما انضم ، مرة أخرى بشكل عفوي ، سكان القرى و البلدات معا ، و التي تدل على الطريق إلى حل المشاكل في الحياة الاجتماعية في الريف . (يعني المؤلف بالقرية مستوطنة ريفية تضم حتى سبعة آلاف ساكن ، محرر الطبعة الانكليزية) .

تتم إدارة كلتا المنظمتين وفق المبادئ الاتحادية و الديمقراطية ، ستكون سيدة نفسها عند اتخاذ القرارات ، بدون أن تلحق بأية هيئة أعلى ، سيكون التزامها الوحيد هو أن تتحد الواحدة مع أخرى كما تستدعي ذلك الحاجة الاقتصادية لهيئات الارتباط و الاتصال المنظمة في الاتحادات الصناعية .

سوف تأخذ النقابة و المجلس البلدي الحر على عاتقها الملكية الجماعية أو المشاعية لكل شيء هو تحت الملكية الخاصة الآن و سوف تنظم الإنتاج و الاستهلاك (أو بكلمة الاقتصاد) في كل منطقة .

إن الجمع نفسه بين مصطلحي الشيوعية و التحررية هو دلالة في نفسه على اندماج فكرتين : أولهما هي الجماعية التي تريد أن تجلب التجانس في المجموع عبر مساهمات و تعاون الأفراد بدون أن تقوض استقلاليتهم بأي شكل من الأشكال ، أما الأخرى فهي الفردية ، التي تريد أن تطمئن الفرد على أن استقلاليته سوف تحترم .

بما أنه لن يستطيع أن ينجز أي شيء وحيدا ، فإن عامل المصنع أو عامل السكة الحديدية أو الشغيل يحتاج إلى أن يضم قواه مع زملائه ، لكي يقوم بعمله و أيضا ليحمي مصالحه كفرد . على العكس فإن الحرفي و عامل المزرعة يمكنهما أن يعيشا على نحو مستقل و حتى يمكنهما أن يكونا ذاتيا الاكتفاء ، كنتيجة لذلك فإن روح الفردية متأصلة عميقا فيهما . لذلك فإن النقابة تلبي الحاجة إلى منظمة جماعية ، فيما يناسب المجلس الحر أكثر المشاعر الفردية للفلاحين .

إن الفقر هو العرض و العبودية هي المرض . إذا اكتفينا بالظاهر فإننا سنتفق جميعا أنه يجب تخصيص الفقر على أنه أسوأ معلم في مجتمعنا المعاصر . لكن أسوأ بلاء هي العبودية ، التي تكره الإنسان على أن يعيش في ظل الفقر و تمنعه من الثورة عليه . إن أكبر الشرور ليس رأس المال الذي يستغل العامل و يزداد غنى على حسابه ، لكنه الدولة التي تبقي العامل عاريا و من دون دفاع ، مبقية إياه في حالة خضوع بالقوة المسلحة و بالسجن .

إن كل مرض نستهجنه في المجتمع اليوم (و هذا ليس محل ذكرها جميعا هنا) يصدر عن مؤسسة السلطة ، التي هي الدولة و مؤسسة الملكية الخاصة ، التي يؤدي تراكمها إلى تشكل رأس المال . إن الإنسان تحت رحمة هذين البلاءين الاجتماعيين و اللذان يقعان خارج سيطرته : إنها تجعله تافها جشعا و مجردا من التضامن عندما يكون غنيا و عديم الإحساس على نحو متحجر تجاه المعاناة الإنسانية عندما يكون فقيرا . إن الفقر يقود إلى الانحطاط لكن الثروة تفسد . إن الإذعان يقود الإنسان إلى حالة من الذل ، فيم السلطة تمسخ وعيه . لم يسبب أي شيء دموعا أو إراقة أكثر للدماء من رأس المال ، بشهيته التي لا حد لها للربح . إن التاريخ كله مليء بالجرائم و الفظائع التي ارتكبتها السلطة .

إن تراكم الثروة مثل تراكم السلطة في يد أقلية ما يمكن فقط تحقيقه على حساب حرمان البقية . لتدمير الفقر ، و أيضا لإنهاء العبودية ، يجب مقاومة تراكم الملكية و السلطة بحيث أن أي كان لا يحصل على أكثر مما يحتاجه و لا يسمح لأي كان بأن يسود على كل الآخرين .

دافعان رئيسيان . بسبب طبيعتنا نفسها و الطريقة التي نعيش بها فلدى الشعب دافعان لا يمكن كبتهما : للخبز ، و هو كل شيء نحتاجه كي نلبي حاجاتنا الاقتصادية (كالطعام و اللباس و السكن و التعليم و المعونة الطبية و وسائل الاتصال) ، و للحرية ، أو السيطرة على أفعالنا . إن الضغوط الخارجية نفسها لا تملك أي ضغينة لنا حيث أننا ننحني أمام تلك الضغوط التي تمارسها الطبيعة نفسها . ما الذي يدفعنا للثورة و التمرد هي الضغوط الاستبدادية ، نزوة الآخرين . إننا لا نمانع في وجود تقييدات إذا اعتقدنا أنها عادلة ، و أنه قد ترك لنا الحكم في أنها كذلك . لكننا نرفضها بكل القوة التي نملكها إذا كانت شيئا مفروضا علينا دون أن يكون لنا أي رأي في هذه المسألة .

إلى هذا الحد تكون المشاعر تجاه الحرية كبيرة و هائلة (هذا الطموح لنكون سادة أنفسنا) بحيث أن هناك حكاية شعبية قديمة حيث يقوم رجل نبيل بهجر السفينة ، الاستقرار و الدفء في نزل و يذهب إلى طريق مفتوح ، لقد فعل ذلك ليحافظ على حريته ، لأن ثمن بقائه و راحته في النزل كان أن يخضع لنظامه الذي يشبه نظام الثكنة العسكرية .

يجب أن تجعل الشيوعية التحررية من الممكن تلبية الحاجة الاقتصادية و في نفس الوقت احترام هذه الرغبة في الحرية . انطلاقا من التوق إلى الحرية فإننا نرفض أية شيوعية رهبانية أو على نمط الثكنات ، الشيوعية المضادة للأكداس و خلايا النحل ، و شيوعية روسيا التي على نمط الراعي و القطيع .

الأحكام المسبقة : لكل من يقرأ هذا بطريقة متحاملة و شعر جسده منتصب ، فإن كل هذا سيبدو أحمقا . دعنا نتفحص هذه الأحكام المسبقة المعينة لكي نساعد أولئك الذين يعانون منها للتغلب عليها .

التحامل الأول : الاعتقاد بأن الأزمة مؤقتة فقط

إن رأس المال و الدولة مؤسستان قديمتان ، إنهما في أزمة على مستوى العالم ، أزمة تتقدم و لا شفاء لها . إنهما عضويتان ، مثل أي شيء في العالم الطبيعي ، تحملان داخل جسديهما المتفسخين بذور العضويات التي ستأخذ مكانهما . في عالم الطبيعة لا يوجد خلق و لا تدمير – فقط تحول في كل شيء . إن رأس المال يغرق في قذارته . تزداد البطالة باطراد لأن الاستهلاك لا يمكنه أن يقابل المعدل الذي يتوسع به الإنتاج بواسطة الآلة . إن العاطلين عن العمل هم قوات الثورة . إن الجوع يجعل من الفرد المعزول جبانا لكن عندما يكون الشعور بالجوع عاما فإنه يصبح مصدرا للغضب العارم و للجرأة . إن الأفكار الهدامة تنمو بين الطبقة العاملة و هي تحرز المزيد من التقدم . إن الدولة أيضا تختنق وسط مكائد القوة . إنها تجد نفسها مضطرة إلى تشكيل قوى قمعية أكثر و بيروقراطية أكبر تزيد من تكديس الحمل الثقيل الطفيلي على الضرائب المسروقة من دافعي الضرائب . يدعم المرء البناء فقط لأنه مهدد بالسقوط . إن الوعي الفردي الذي يصبح أكثر حدة مع كل دقيقة تمر هو في تعارض مع القيود التي تفرضها الدولة . لقد دفع اقتراب سقوطها الدولة لكي تعكس تطورها التاريخي نحو أشكال أكثر ديمقراطية ، لكي تلبس ثوب الفاشية في إيطاليا و الديكتاتورية في كل مكان آخر ، بما في ذلك ديكتاتورية الطبقة العاملة في روسيا . ما الذي أدى بمطالب الطبقة العاملة المتزايدة ضد مؤسسة رأس المال القديمة إلى أن تصبح أزمات إنتاج أو هبوط ، الدولة هذه المؤسسة القديمة جدا تتصدى اليوم للمطامح التحررية للجماهير . لكنهم سوف يتغلبون عليها .

من غير المجدي أن نبقى معلقين بالأنظمة القديمة و نحاول إيجاد مسكنات أو إصلاحات ، أو أن نبحث في الشقوق حتى لو كانت هذه المسكنات مغرية مثل "الضريبة الوحيدة" لهنري جورج ، لأنها تأتي متأخرة جدا لتبعث حياة جديدة في العضوية البالية . عوضا عن ذلك يجب أن تفكر في هذا الذي يجاهد كي يولد ، هذا الذي يسعى ليحل مكان ما يوشك على الزوال ، هذه القوى الجنينية التي تحاول أن تجد مكانا في حياة المجتمع .

التحامل الثاني : افتراض أن الشيوعية التحررية هي نتاج الجهل

لأن الشيوعية التحررية قد ناصرها و دافع عنها أشخاص معروفين بأنهم غير مثقفين و جاهلين ، أشخاص لا يحملون دبلومات جامعية فقد افترض أنها حل تبسيطي يفشل في أن يأخذ تعقيدات الحياة بعين الاعتبار و المصاعب المتأصلة في تغيير على نطاق ضخم كهذا .

جماعيا يعرف العمال عن السيوسيولوجيا – علم الاجتماع أكثر من المثقفين ، إنهم أبعد نظرا بكثير عندما يتعلق الموضوع بالحلول . لذلك فعندما نأخذ مشكلة الأعداد الزائدة من الأشخاص المحترفين ، لنقل الأطباء و المحامين ، فإن الحل الوحيد الذي يخطر في البال أو يقترح نفسه هو في تقييد الدخول إلى الكليات ، أو القول " لقد ملأت كل الشواغر . لا يوجد أي مكان لأي شخص آخر " . بقولهم هذا فإنهم يرسلون الأجيال الصاعدة الذين تشق طريقها إلى قاعات المحاضرات بأعداد متزايدة إلى مهن أخرى أو إلى احتجاجات صاخبة . كما أن ذلك الحل سخيف تبسيطي و مؤذي – بالكاد يناسب الأشخاص الذين يقوم كبرياءهم على تفوقهم على الآخرين .

أما العمال من جهة أخرى ، بما ينسجم مع (مقارعتهم) في كتب علم الاجتماع ، فإنهم يتجرؤون على أن يقترحوا حلا لا يقتصر على طبقة واحدة ، و لا على جيل واحد من طبقة واحدة ، بل حلا ينطبق على كل طبقات المجتمع . حل سبق لعلماء الاجتماع المؤهلين أن تطرقوا إليه على مستوى علمي و فلسفي و هو حل يمكنه اليوم أن يقف في مواجهة أي حل نظري للمسألة الاجتماعية ، على أساس توفير الخبز و التعليم لجميع الناس .

إذا كان "الجهلة" هم الذين يجاهرون بهذا الحل ، فهذا بالتحديد بسبب كل تعليمهم ذا السمعة الحسنة (المعتبر) ، فإن المثقفين لا يعرفون أي شيء عن هذا الحل . و إذا ما تبناه العمال كراية لهم ، فإن السبب هو أن الطبقة العاملة تملك جماعيا رؤية أكثر دقة بكثير عن المستقبل و اتساع روحي أكبر من كل الطبقات المثقفة مجتمعة .

التحامل الثالث : الأرستقراطية الفكرية

هذا موقف يقول بأن الشعب غير مؤهل ليعيش حياة الحرية و بالنتيجة فإنه بحاجة للوصاية . يريد المثقفون أن يستمتعوا بنفس الميزة الأرستقراطية على الشعب كما فعل النبلاء حتى اليوم . إنهم يتوقون ليكونوا قادة و موجهي الشعب .

ليس كل ما يلمع ذهبا . و لا موقف المثقفين من كل الذين كان قدرهم أن يحرموا من التعليم أن يتم تحقيرهم (ازدرائهم) . يعجز الكثير من المثقفين عن الترفع فوق القطيع العام أو العادي ، حتى على الأجنحة التي تمنحهم إياها شهادات تخرجهم . و بالعكس فإن الكثير من جمهور الطبقة العاملة متساوون مع المثقفين فيما يتعلق بالموهبة .

إن التدريب الجامعي لمهنة ما لا يقتضي التفوق ، لأن تدريبا كهذا لا يجري الفوز به من خلال المنافسة الحرة بل بالأصح تحت حماية و ضمان الامتيازات الاقتصادية .

ما نسميه بالفطرة السليمة ، الفهم السريع للأشياء ، القابلية الفطرية ، المبادرة و الأصالة هي أشياء لا يمكن أن تباع أو تشترى في الجامعات . يمكنها أن توجد في الأميين و في المثقفين بدرجة متساوية .

بسبب جهلها الشديد ، فإن الذهنية الجاهلة مفضلة على العقول التي تم تسميمها بالامتيازات و نخرها الاجتهاد و الكدح الروتيني للتعلم .

قد يكونون مثقفين ، لكن مثقفينا مع ذلك جاهلين في فهمهم للكرامة ، فهم يشع أحيانا بشكل أكثر بريقا بكثير في الأشخاص الذين يفترض أنهم غير مثقفين .

إن عملا نظيفا لا يعني التفوق أكثر من كون المرء يعمل في مهنة و من التبسيط و الصبيانية الإدعاء بأن الأشخاص في هذا النوع من العمل يجب أن يأمروا و يوجهوا الآخرين الذين لا يعملون فيه .

التحامل الرابع : الزعم بأننا نشعر فقط بالازدراء تجاه الفن ، العلم ، أو الثقافة

إن موقفنا هو أنه لا يمكننا أن نفهم لماذا لكي تتألق هذه الفعاليات الثلاثة فإنه علينا أن نبقى في فقر أو تحت عبودية الإنسان . من وجهة نظرنا فإن عليها أن تكون متناقضة مع هذه الشرور غير الضرورية . حتى ، لغرض أن تتألق ، فإنها تحتاج إلى أن تعارض القبح ، و الجهل ، و انعدام الثقافة ، عندها سنعلن هنا و الآن أننا لا نريد أيا منها و أنه ليس لدينا أي تأنيب ضمير لننطق بمثل هذه الهرطقة بقولنا هذا .

إن الفن ، العلم و الثقافة لا يمكن شراؤها بالمال أو أن يستولى عليها بالقوة . على العكس إذا كانت لديها أية قيمة ، فإنها ترفض كل تبعية و تتحدى الخضوع . إنها تولد من التفاني الفني ، من الموهبة ، من الرغبة في التساؤل و الميل إلى الكمال في حد ذاته . إنها لا تستحضر من قبل أي من الأنصار الكرماء أو القياصرة . إنها تزدهر في كل مكان بطريقة عفوية و ما تحتاج إليه هو ألا تقف أية عقبة في طريقها . إنها ثمرة ما هو إنساني و من السذاجة الاعتقاد بأن أي شيء يضاف إليها بأن تقيم الحكومات مكاتب لبراءات الاختراع أو جوائز ثقافية .

عندما يطالب العامل بالخبز و يشدد على العدالة و يحاول أن يحرر نفسه ، فقط ليواجه بتهمة أنه سيدمر الفن ، العلم أو الثقافة ، فإنه من الطبيعي أنه يجب أن يهاجم قداسة المؤسسات التقليدية و أن يثبط بضربة واحدة ذلك الإله المنبوذ الذي يستخدم لتثبيته في عبوديته و فقره . و من هذا الذي يقول أن الفن ، العلم أو الثقافة سوف تنقص بأي طريقة ببداية سعادة و متعة الحرية ؟

التحامل الخامس : أننا غير مؤهلين لبناء حياة جديدة

يحتاج النظام الاقتصادي الجديد إلى مساعدة تقنية ، مثل تلك التي توجد بين المختص و العامل غير الماهر . بالضبط كما تتعاون حتى اليوم القوى الثورية في الإنتاج ، و بالتالي سيكون على كل واحد غدا أن يفعل كذلك . حيث لا يجب أن يحكم على الحياة الجديدة من القدرات التي توجد الآن في المجتمع ككل . ليس حب البرجوازية هو الذي يحث الفني على العمل ، بل الضرورة الاقتصادية . في الغد أيضا الشيء الذي سيحفز كل إنسان على التعاون في الإنتاج سيكون أيضا الضرورة الاقتصادية ، لكنها ضرورة اقتصادية سيشعر بها كل المواطنين سليمي البنية . إننا لا نثق فقط في أولئك الذين يعملون بدافع التفاني أو الفضيلة .

لذلك فإننا لا نحتاج إلى إبهار العالم بمواهبنا ، و لا بهباتنا الخارقة ، التي قد تكون أي شيء ضئيل و مزيف مثل مواهب السياسيين. إننا لا نقترح أن نفتدي أي كان . إننا ندافع عن نظام لن يكون من الضروري فيه للناس أن يكونوا عبيدا لدفعهم إلى الإنتاج و لن تكون فيه أية دعوة لإفقار الناس لإخضاعهم لجشع رأس المال حيث لن تكون النزوة أو المنفعة الخاصة أو الشخصية هي التي تحكم أو توجه ، لكن حيث نشارك جميعنا بانسجام الكل ، كل منا بعمله ، بما يتناسب مع قوته و موهبته .

التحامل السادس : الاعتقاد بالحاجة إلى مخطط اجتماعي

هذا الاعتقاد بأن المجتمع يحتاج إلى السلطة ليحافظ على النظام ، أو أن الجمهور سوف ينحل إلى الفوضى ما لم توجد قوة شرطة تمنع حدوث ذلك ، إنه حكم مسبق ، تعهده السياسيون . ما الذي يحافظ على تماسك المجتمعات الإنسانية ليس إكراه السلطات ، و لا الحكمة الذكية لمن هم في الحكومة ، الذين يتخيلون أنفسهم دوما بشكل مزيف على أنهم يمتلكون هذه الميزة . ما الذي يحافظ على تماسك المجتمعات هو غريزة الاجتماع (رغبة الاختلاط بالآخرين) و الحاجة إلى المساعدة المتبادلة . إلى جانب ذلك تميل المجتمعات إلى أن تتخذ أشكالا أكثر كمالا أبدا ليس لأن قادتها يختارون ذلك ، بل لأن هناك ميلا عفويا نحو التطور بين أولئك الذين يشكلونها ، بإلهام فطري من هذا النوع في أية مجموعة من الكائنات البشرية .

بحسب ذات الفكرة الخاطئة فإننا ننسب نمو و تطور الطفل لرعاية والديه كما لو أن النمو و النضوج هما نتيجة سبب ما خارجي . لكن النمو و التطور يوجدان دائما في أي طفل من دون أن يحتاج أي كان إلى أن يستحثهما . الشيء الضروري هو ألا يقوم أي كان بعرقلتهم أو إعاقتهم .

يعلم الطفل و يربى بنفس الطريقة : بالاستعداد الطبيعي . قد ينسب الفضل إلى المعلم بسبب موهبة الطفل لكونه قادرا على الفهم و لأنه قد تم تشكيله ، لكن حقيقة الأمر أن الطفل يتعلم و يربى حتى من دون أن يوجهه أي أحد ، بشرط ألا توجد أية عقبات في طريقه . و في علم التربية العقلاني (أو أصول التدريس) (الذي هو "التدريس الذي يركز على الطفل" – محرر الطبعة الانكليزية) ، فإن الدور الرئيسي للمعلمين هو أن يعمدوا أنفسهم في المهمة المتواضعة بيولوجيا لفتح الطريق و إزالة العقبات التي تقف في طريق استعداد الطفل ليفهم العلم و ليشكل نفسه . يقدم الأشخاص الذين يعلمون أنفسهم بأنفسهم دليلا كبيرا عن أن المعلم ليس شريكا ضروريا في عملية التعلم .

يمكننا أن نقول نفس الشيء عن الطب . يمكن للطبيب أن يدعي الفضل في شفاء مريض ما و قد يصدقه الناس إلى حد كبير . لكن المسؤول فعلا عن شفاء المريض هو الميل العفوي في الجسد لاستعادة توازنه ، و آليات دفاع الجسم نفسه . يقوم الطبيب بعمله على أفضل وجه عندما ، مرة أخرى مع التواضع البيولوجي ، يقوم فقط بإزالة العوائق و العقبات التي تقف في طريق الدفاعات التي تعمل على استعادة الصحة . و في حالات ليست قليلة يتعافى المريض رغم الطبيب .

لكي تتنظم المجتمعات الإنسانية ، و لتحقق كمال هذا التنظيم ، لا توجد هناك أية حاجة لأي كان لكي يحركها . يكفي ألا يعيقها أحد ما أو ألا يوقفها . مرة أخرى من السذاجة أن نرغب بتحسين الإنسان و أن نسعى إلى استبدال الاتجاهات الطبيعية الإنسانية باختلاق السلطة أو التلويح بعصا المرشدين . مع التواضع البيولوجي فإننا نحن الأناركيون نطالب بأن يطلق العنان لتلك الاتجاهات و الغرائز التنظيمية .

التحامل السابع : وضع المعرفة قبل التجربة

إن هذا يشبه أن نريد أن تسبق البراعة التدريب : أن تسبق المهارة التمرين : و أن تسبق الخبرة العملية المحاولات أو الأشياء قبل العمل الجاد .

إننا نطالب منذ البداية بأن نأتي بنظام سليم من دون نواقص ، و أن نضمن أن الأشياء ستعمل بهذه الطريقة ، و من دون أي حوادث طارئة أو أخطاء . إن كان تعلم أن نحيا يجب أن يتم بهذه الطريقة ، فإن تدربنا (تتلمذنا) لن ينتهي أبدا . و لن يتوقف الطفل عن أن يتعلم المشي أبدا ، و لا الشاب كيف يركب دراجة . على العكس ، ففي الحياة الفعلية تحدث الأشياء بالطريقة الأخرى تقريبا . تبدأ مرة باتخاذ قرار العمل و من خلال هذا العمل يتعلم المرء . يبدأ الطبيب بالممارسة فيما هو ليس بعد عالم في فنه ، الشيء الذي يكتسبه عبر المجابهة ، الخطأ ، و الكثير من الإخفاقات . من دون تدريب مسبق في الاقتصاد المنزلي ، فإن مدبرة المنزل يمكنها أن تبقي رؤوس أفراد أسرتها فوق الماء من خلال التدبير الجيد لأجر غير كاف . يصبح المرء متخصصا بالانبعاث من الجمود شيئا فشيئا .

إن الحياة في الشيوعية التحررية ستشبه تعلم الحياة . نقاطها الضعيفة و إخفاقاتها ستنكشف عندما سيجري وضعها موضع التطبيق . لو كنا سياسيين لرسمنا نعيما أو جنة طافحة بالأشياء المتقنة الخالية من النواقص . لكن لكوننا بشرا و لكوننا مدركين لما يمكن للطبيعة الإنسانية أن تكون ، فإننا نثق بأن الناس (الجماهير ، الشعب) ستتعلم أن تسير في الطريق الوحيد الممكن بالنسبة لهم للتعلم : عن طريق السير قدما .

التحامل الثامن : السياسيون كوسطاء

إن أسوأ هذه الأحكام المسبقة هو الاعتقاد بأن مثالا أعلى يمكن أن يدخل حيز الوجود من خلال وساطة أقلية ، حتى لو أن هذه الأقلية قد لا ترغب بأن تعرف على أنهم سياسيون . يكتفي السياسيون بوضع شعار على الوجه الخارجي لنظام ما و أن يكتبوا إرشادات جديدة في الوثائق الدستورية . هكذا كان من الممكن أن يصور النظام الروسي على أنه شيوعية ، و أصبح من الممكن تصوير إسبانيا على أنها جمهورية للعمال حيث يبلغ عدد العمال من كل الطبقات ١١ مليونا (من بين مجموع سكان يبلغ ٢٤ مليونا – محرر الطبعة الانكليزية) . إذا كان الأمر بيد السياسيين ليجلبوا الشيوعية التحررية إلى حيز الوجود سيكون علينا أن نتدبر أمورنا مع نظام غير مؤهل بأية طريقة لا كشيوعي و لا كتحرري .

كما ضد تلاعب أو احتيال العمل السياسي ، فإننا ندافع عن العمل المباشر الذي ليس إلا التحقق المباشر للفكرة في العقل ، و جعلها ملموسة ، حقيقة واقعية و ليست قصة مكتوبة بشكل مجرد على نحو ما أو وعد بعيد المنال . إنه التطبيق من قبل الجميع أنفسهم لاتفاق وضعوه هم جميعهم ، دون أن تضع نفسها بيد المخلصين أو المنقذين و من دون أن تضع ثقتها في أية وساطة .

كلما كان علينا أن نلجأ أكثر إلى العمل المباشر و أن نتخلص من الوسطاء ، كلما أصبح تحقق الشيوعية التحررية أكبر .

التنظيم الاقتصادي للمجتمع

تقوم الشيوعية التحررية على تنظيم اقتصادي للمجتمع ، بحيث تكون المصلحة الاقتصادية الرابطة العامة المنشودة بين الأفراد على أنها الرابطة الوحيدة التي اتفق عليها الجميع . ليس للتنظيم الاجتماعي للشيوعية التحررية أي هدف آخر سوى أن يجعل كل شيء يستخدم لصنع ثروة المجتمع ملكية عامة ، أي ، وسائل و أدوات الإنتاج و المنتجات نفسها و أيضا أن تجعل التزاما عاما بأن يشارك كل فرد في هذا الإنتاج بحسب طاقاتهم و مواهبهم و عندها أن تتولى توزيع هذه المنتجات بين الجميع بحسب حاجات كل فرد .

كل شيء لا يحدد كوظيفة أو فعالية اقتصادية يقع خارج صلاحية هذا التنظيم و خارج سيطرته . و بالنتيجة منفتحة للمبادرة و النشاط الفرديين .

إن التناقض بين التنظيم القائم على السياسة ، التي هي خاصية مشتركة بين كل الأنظمة التي تقوم على الدولة ، و التنظيم الذي يقوم على الاقتصاد ، في نظام ينأى بنفسه عن الدولة ، لا يمكنه أن يكون أكثر راديكالية أو أكثر كمالا . لكي نوضح هذا التناقض بشكل كامل فإننا قد وضعنا هذا المخطط المقارن التالي .

التنظيم السياسي

١ – تعامل الشعب على أنه غير ناضج و غير قادر على تنظيم أو حكم نفسه دون إشراف أو وصاية .

٢ – تنحصر كل السلطات في الدولة : في الاقتصاد ، في التعليم ، في إدارة القضاء ، في تفسير القانون ، في تشكيل الثروة و تنظيم كل الوظائف .

٣ – الدولة هي صاحبة السيادة ، كل القوى (الجيش ، الشرطة ، المحاكم ، السجون) تتركز في قبضتها . إن الناس فاقدي الحماية و غير مسلحين – الأمر الذي لا يحول دون تسميتهم "سادة" في الديمقراطيات .

٤ – يجتمع الناس بحسب اعتقاداتهم السياسية ، الدينية أو الاجتماعية ، التي يمكن القول أنها الدرجة الأدنى بمقدار ما هي القضايا التي يختلف الناس و يتنوعون وفقا لها غالبا .

٥ – تدعي الدولة ، التي هي أقلية صغيرة ، أنها تملك أفضل بصيرة و قدرة و حكمة من المجموعات الاجتماعية المختلفة . "رأس واحد يعرف أفضل من البقية مجتمعين" .

٦ – بتحديدها نموذجا ثابتا لكل زمان (بنيته أو قانونه) فإن الدولة تشوه المستقبل و تفسد الحياة ، التي هي متعددة الوجوه و دائمة التغير .

التنظيم الاتحادي (النقابي)

١ – اعتبار كل جمعية مهنية كإطار ملائم لتنظيم شؤونها الخاصة . اعتبار الوصاية على أنها غير ضرورية و الدولة على أنها زائدة .

٢ – تنتقل المبادرة إلى المنظمة المهنية . الإشراف على التعليم إلى المعلمين . الإشراف على الخدمات الصحية للعاملين في هذه الخدمات . الإشراف على الاتصالات لاجتماع التقنيين و العمال في جمعية ، فيما يعود الإشراف على الإنتاج إلى فيدرالية النقابات .

٣ – تعاد السلطة إلى حيث جاءت في أن كل مجموعة ستمنحها لأعضائها ، و لن تعود مركزة بعد اليوم ، سيكون لكل فرد نصيبه و ستملك الجمعية ما يخولها إياها كل فرد .

٤ – سيجتمع الناس وفقا لوظيفتهم العامة و حاجاتهم العامة في الاتحاد ، و حتى الآن فيما يتعلق بالبلديات الحرة ، وفقا للمحليات و المصالح المشتركة . بهذه الطريقة ، يجري تعزيز الأشياء المشتركة إلى أقصى حد .

٥ – كل في مهنتها الخاصة ، تملك الجمعية أفضل بصيرة ، و قدرة و حكمة . الأفراد مجتمعين يعرفون أفضل من شخص واحد ، مهما كان متعلما .

٦ – تحت تنظيم الاتحاد فإن التوجيهات التي سيجري التقيد بها سيعاد فحصها باستمرار على ضوء الظروف المستجدة .

التنظيم السياسي

٧ – الدولة تلغي كل شيء لصالحها . ليس للجماهير أن تفعل أي شيء ، عدا أن يدفعوا كل ما عليهم ، أن يكونوا مطيعين ، أن ينتجوا و يسجدوا للإرادة العليا للفرد المسيطر . تقول الدولة : "أعطوني السلطة و سأجعلكم سعداء " .

٨ – ينقسم المجتمع إلى طبقتين متعاديتين : أولئك الذين يعطون الأوامر ، و أولئك الذين يطيعونها .

٩ – ما يمنح هو فقط حقوق خيالية على الورق : الحرية ، السيادة ، الاستقلال الخ . لكي تتم تغذية النار المقدسة للوهم السياسي .

١٠ – يقود تقدم و تطور المجتمع الدولة عبر الأشكال الاستبدادية و التسلطية إلى انهيارها . الفاشية هي حل متأخر ، كما هي الاشتراكية . تتنكر الدولة و تخفي امتيازاتها فقط لتخسرها في نهاية المطاف شيئا فشيئا مع تطور الوعي الفردي و الطبقي .

١١ – عندما تقوم المنظمة على أساس سياسي ، يجري تأكيد التراتبية الهرمية باتجاه القمة . فوق الشعب يجد الإنسان – مجلس المدينة : فوقه مجلس المقاطعة : أعلى من ذلك حتى : الحاكم و حتى إلى الأعلى أكثر ، الحكومة .

التنظيم النقابي (الاتحادي)

٧ – في غياب الوسطاء و المخلصين سيكون على كل فرد أن يعتني بشؤونه الخاصة و أن يعتاد على أن يتدبر أموره من دون وسطاء ، محررين أنفسهم بذلك من عادة اكتسبوها عبر قرن بعد قرن من التثقيف السياسي .

٨ – يرفض كل مواطن أن يكون منتجا فقط و لا شيء أكثر من ذلك . المناصب الإدارية ستكون مؤقتة ، من دون أي إعفاء من العمل المنتج . هذه المناصب ستكون معتمدة باستمرار على القرارات التي تتوصل إليها الجمعيات .

٩ – الحرية الأساسية ، التي هي الحرية الاقتصادية ، توضع موضع التنفيذ . الديمقراطية ، التي هي حكم الشعب من قبل الشعب نفسه ، ستكون واقعا . الفيدرالية ستكون حقيقة ، مع منح الاعتراف لأقصى استقلالية ذاتية و استقلالية البلديات و كل كيان منتج .

١٠ – يؤدي تطور المجموعات المهنية إلى كمالها و نموها بشكل أكبر . إنها تتحول من الدفاع عن المصالح الأنانية الاقتصادية للفرد إلى التدريب الذي سيجهزه للقبول بالمسؤولية عن دوره في المجتمع .

١١ – عندما تقوم المنظمة على أساس اقتصادي ، فإن التراتبية تعمل من الأسفل إلى الأعلى . يمكن لقرارات لجنة ما أن تلغيها الجمعية العامة ، قرارات جمعية ما من قبل الجمعية التشريعية و جمعية تشريعية ما من قبل الشعب .

الثروة و العمل

هناك شيئان يجب أن يوزعا بين أفراد شعب ما : الثروة ، أو المنتج لتلبية استهلاك كل السكان ، و العمل المطلوب لإنتاجها . إن هذا سيكون حلا عادلا مناسبا . و حلا عقلانيا أيضا . لكن في المجتمع الرأسمالي تذهب الثروة إلى جزء واحد ، جزء لا يعمل ، فيم يلقى بالعمل على كاهل قطاع آخر و الذي لا تتم تلبية حاجاته ، فيما يتعلق بالاستهلاك . أي أنه لدينا وضع هو تماما نقيض ما يجده الإنسان في الطبيعة ، التي تعطي قوتا أكثر و دما أكثر للفرد أو للعضو (من الجسم) الذي يقوم بالعمل .

يقدر أن الثروة ستصل إلى دخلا سنويا مقداره ٢٥,٠٠٠ مليون بيزيتا سنويا { ١٩٣٥ } . إذا ما وزعت بشكل ملائم فإنها ستعني أن كل سكان إسبانيا ، حوالي ٢٤ مليون مواطن ، سيكونون في رغد من العيش ، مع أكثر بقليل من ١٠٠٠ بيزيتا سنويا . هكذا فإن عائلة مؤلفة من خمسة أشخاص سيكون دخلهم السنوي ٥٠٠٠ بيزيتا – و هو وضع سيسمح لكل فرد بأن يعيش في رغد نسبي ، نتحدث هنا من وجهة النظر الاقتصادية .

لكن حيث أن رأس المال ، في ظل النظام الرأسمالي ، يتوقع أن يحقق زيادة (فائدة) بمعدل ٦ بالمائة سنويا ، و أن على السلطة أن تماثله في الدخل ، بحيث أن بعض الأشخاص سيملكون دخلا من عدة ملايين من البيزيتات سنويا ، فيجب أن تكون هناك عوائل بأكملها يقل دخلها عن نصف حاصل ما هو لكل فرد كحصة كل منهم .

إن قضية البيزيتات و كيفية توزيعها لن تطرح مرة أخرى في ظل الشيوعية التحررية . سيجري التعامل فقط بالبضائع و هذه لن يكون بالإمكان تغييرها إلى بيزيتات ، و لا يمكن مراكمتها ، و سيجري توزيعها بين الجميع بما يتناسب مع حاجاتهم .

الشيء الآخر الذي نحتاج إلى مشاركته هو العمل . و هنا أيضا يمكن للمرء أن يرى ذات انعدام العدالة الظالم و الباعث على الثورة . لكي يتمكن البعض من أن يقضوا حياتهم و هم يتسكعون بكسل ، يجب على الآخرين أن يتصببوا عرقا لثمانية ساعات يوميا ، إن لم يكن لعشرة أو أربعة عشرة ساعة .

الآن حيث أن قرابة سبع ملايين عامل منهمكين في إنتاج الثروة و أن هذا يعني أن عليهم أن يعملوا ٨ ساعات وسطيا في اليوم ، فإذا كان على ال ١٤ مليون مواطن سليمي الجسم أن يعملوا فإن هذا سيعني يوم عمل من أربعة ساعات فقط لكل شخص .

هذا هو الدرس الواضح و البسيط عيانيا الذي يمكن استنتاجه من توزيع جيد و عادل . هذه هي اليوتوبيا التي يريد الأناركيون أن ينجزوها .

الإمكانية الاقتصادية لوطننا

كما قد يتوقع المرء فإن تطبيق الشيوعية التحررية في وطننا ، من بين كل شعوب أوروبا ، سوف يجلب معه عداوة الأمم الرأسمالية . مستخدمة الدفاع عن مصالح رعاياها كذريعة ، ستحاول البرجوازية الإمبريالية أن تتدخل بقوة السلاح لتسحق نظامنا في مهده . إن التدخل المسلح من طرف واحدة أو عدد من السلطات المعزولة سيعني إطلاق العنان لحرب عالمية . و ذلك لغرض تجنب تهديد الثورة الاجتماعية في بلدانهم ، ستفضل الأمم الرأسمالية المؤامرة السرية بتمويل جيش عميل أو مرتزق كما فعلت في روسيا ، و الذي سوف يعتمد على أي واحد من حصون الرجعية التي قد تبقى .

إن ذكريات نضالات مشابهة و أوضاع مشابهة في تاريخ شعوبنا تمنحنا الثقة في المعركة في سبيل استقلالنا ، و الظروف الطبوغرافية التي تمنحنا إياها أرضنا . إذا قام الشعب بإنتاج معظم خيرات الريف ، و بالتالي وصل إلى مستوى أكثر رغدا من الحياة ، فإنه سيكون المدافع الأكثر استعداد لبذل الدم دفاعا عن الشيوعية التحررية .

تهديد آخر هو خطر محاصرة سواحلنا من قبل السفن الحربية للأمم الرأسمالية و نتيجة لذلك سيفرض علينا أن نعتمد فقط على مواردنا الخاصة فقط . و أخذا بالاعتبار طول سواحلنا فإن حصارا كهذا سيمكن التملص منه بسهولة . لكن هذا الاحتمال يبقى قائما ، لذا علينا أن نطرح هذا السؤال مقدما .

هل ننتج نحن بأنفسنا ما يكفي لكي نكون في وضع نتدبر فيه أمورنا بشكل كامل من دون واردات .

دعونا نرى . إن الأرقام الحالية لن تكون مطابقة تماما للوضع المستقبلي ، لأنها لا تعتمد كثيرا على حاجاتنا المستوردة مثلا ما هو مربح ليتم استيراده ، و هي ليست دائما نفس الشيء . هكذا الفحم ، مثلا ، يمكن التنقيب عليه من طبقات غنية به في تربتنا ، مع ذلك فإننا نستورده من انكلترا لأنه مقارنة بفحمنا ، فإن الفحم الانكليزي ذا أسعار تنافسية . و في هذه السنة يتم استيراد القمح الأرجنتيني رغم أنه لا توجد حاجة فعلية لذلك ، حيث أن هناك الكثير من القمح في الأندلس .

تظهر الإحصائيات أننا مكتفين ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي : فنحن نصدر كميات كبيرة من زيت الزيتون ، البرتقال ، الأرز ، الخضراوات ، البطاطا ، اللوز ، الخمور و الفواكه . و نحن مكتفون ذاتيا في الحبوب ، بغض النظر عن حقيقة أننا نستورد الذرة الصفراء . و نحن نملك من المعادن أكثر مما يكفي حاجاتنا .

لكننا معتمدين على الاستيراد فيما يتعلق بالنفط و مشتقاته (البنزين ، الزيوت الثقيلة ، زيوت الانزلاق ، الخ) ، و المطاط ، القطن و لب الخشب . استنادا على أنها ضرورية للنقل ، فإن نقص البترول قد يثبت أنه عقبة فعلية لتنمية اقتصادنا . بالنتيجة ، ففي حالة فرض حصار ، سيكون من الحيوي أن نحشد كل طاقاتنا لحفر أبار جديدة بحثا عن البترول ، الذي ما نزال نحتاج إلى تحديد أماكنه ، رغم أنه يعتقد بوجوده بالفعل . يمكن الحصول على البترول بتقطير الفحم اللين و الليجنيت (نوع من الفحم الحجري – المترجم) ، اللذين يوجدان بوفرة في بلدنا . إن هذه الصناعة موجودة بالفعل و يجب أن تعزز لكي تتمكن من تلبية حاجاتنا . يمكننا أن نزيد من إمداداتنا من البنزين بمزجها مع ٣٠ % إلى ٥٠ % من الكحول ، و هو مزيج يعطي نتائج ممتازة في كل المحركات . إن إمداد الكحول لن ينضب ، لأنه يمكن الحصول عليه من الأرز ، القمح ، البطاطا ، الدبس ، العنب ، و الخشب ، الخ .

فيما يتعلق بالمطاط ، سيتعين إنتاجه بطريقة صناعية تركيبية ، كما يجري في ألمانيا اليوم .

تجري زراعة القطن فعليا في بلادنا ، خاصة في الأندلس ، بنجاح كبير ، و يمكن الحكم عليها : من الزيادة المستمرة في إنتاجها سيكون هذا الإنتاج في القريب العاجل كاف لتلبية حاجاتنا كشعب . و تمكن زراعته بدلا من الكرمة و الزيتون ، المحصولين اللذين يفيض إنتاجهما عن حاجتنا .

يمكن توسيع صناعة الأخشاب لتلبية حاجاتنا من هذا المنتج ، مع زيادة مماثلة في برنامجنا لإعادة التشجير .

تعد أشجار الأكالبتوس و الصنوبر أفضل المصادر للب الخشب .

لكن بغض النظر عن الإنتاج في حالته الراهنة يوجد هناك أساس للتفاؤل عندما يتذكر المرء الإمكانيات التي تملكها إسبانيا للإنتاج . إنها ما يمكن للمرء أن يعتبرها كبلد ما تزال بانتظار أن تستثمر ، بلد لم تستثمر حتى اليوم حتى عشر مواردها الكلية .

لدينا إمدادات لا تحصى من الكهرباء ، حيث نأتي ثانيا فقط خلف سويسرا . و بناء مستودعات و قنوات الري هو مجال بكر في الواقع . إننا حتى لا نزرع نصف أراضينا الزراعية ، التي تقدر بخمسين مليون هكتار . تحتاج أراضينا الزراعية إلى التحسين : يجب تعزيز استصلاحنا للأرض و يجب أن تدخل آلات الزراعة في كل مكان . سيسمح نظام يعمل فيه كل الجميع معا بزيادة الإنتاج ما أن يتم توفير آلات الزراعة ، الموجودة اليوم فقط بتصرف كبار أصحاب الأراضي الأغنياء ، لكل ممتلكات البلديات .

إن مطابقة الإنتاج مع الاستهلاك هو شيء يجب أن نحاول تحقيقه . لدينا أكثر ما يكفي من الأرض . لكن بغض النظر عن الأرض لدينا من الطاقة البشرية أكثر مما نحتاج ، مما يعني وجود إمكانيات كامنة للإنتاج .

بعيدا عن أن تكون مشكلة لمنظومة الشيوعية التحررية ، فإن فائض الطاقة الإنسانية سوف يكون ، عوضا عن ذلك ، ضمانة للنجاح . إذا كان هناك فائضا من العمال فإن هذا سيعني أنه ستكون هناك حاجة لعمل أقل و أنه أمامنا سبيلين متاحين لنا . إما أن نقلص يوم العمل أو أن نزيد الإنتاج .

تعني قوة العمل الإضافية أنه سيمكننا أن نقلص يوم العمل للفرد ، نلبي الزيادة في العمل (بناء مستودعات و قنوات الري ، القيام بإعادة التشجير ، زيادة استصلاح الأراضي ، زيادة إنتاج المعادن و استغلال الطاقة المائية و إطلاق الإنتاج في صناعة ما .

بفضل تنظيم ورديات العمل سيكون من الأسهل تشغيل مجموع العاملين بأفضل شكل لزيادة الإنتاج في مصنع ما أو لمضاعفة أرقام إنتاجه اليومي من دون زيادة عدد آلاته . ينظر إلى العمال الحاليين على أنهم ماهرين بحيث يمكن تقسيمهم إلى ورديتين ، واحدة تعمل بعد الأخرى يضم كل منها عددا كبيرا من المبتدئين المتدربين .

بهذه الطريقة حتى في أكثر الصناعات ضعفا يمكن مضاعفة الإنتاج من دون الحاجة للتفكير بإقامة مصانع جديدة و من دون الحاجة لتحسين أو زيادة الآلات .

ظهر بالنتيجة أن بلدنا يمكنه أن يكون مكتف ذاتيا و بالتالي أن يصمد في وجه قسوة سنوات عدة من الحصار . ما أن تحدق بنا الحاجة الفعلية ، عندها فإن الحلول التي يمكننا نحن ، غير المختصين ، أن نبتدعها بطريقة مرتجلة ، سيجري تحسينها ، كما ستقوم الشدة بتحفيز عزيمتنا و إبداعنا .

لا يمكن للمرء أن يترك كل شيء للارتجال لكن لا يمكن رفض اللجوء إليه الظروف الصعبة حالا ، لأنه في هذه الأوقات بالتحديد نكون أوسع حيلة .

التطبيق

تقوم الشيوعية التحررية على منظمات توجد بالفعل ، بفضل الحياة الاقتصادية في المدن و القرى يمكن أن تستمر على ضوء الحاجات الخاصة في كل منطقة . هذه الكائنات هي الاتحاد و البلدية الحرة . يجمع الاتحاد الأفراد معا ، مقسما إياهم في مجموعات وفقا لطبيعة عملهم أو الاتصال اليومي أثناء نفس العمل . أولا تقوم بجمع عمال مصنع ما ، معمل أو شركة ، تشكل هذه أصغر خلية تتمتع بالاستقلالية فيما يتعلق بأي شيء يهمها وحدها . تشكل إلى جانب الخلايا المشابهة قسما داخل الاتحاد الصناعي أو المهني . هناك نقابات عامة لتتعامل مع أولئك العمال الذين لا تكفي أعدادهم لتشكيل اتحاد خاص بهم . تتحد الاتحادات المحلية مع بعضها البعض ، مشكلة اتحادات محلية ، مؤلفة من لجنة تنتخبها الاتحادات ، و من الجمعية العامة لكل اللجان ، و من الجمعية العامة التي ، في التحليل الأخير ، تمتلك السيادة العليا .

البلدية الحرة هي جمعية كل العمال في منطقة صغيرة جدا ، قرية أو ضيعة ، تتمتع بالسيادة فيما يتعلق بكل قضايا المنطقة . كمؤسسة ذات أصول قديمة جدا ، بغض النظر عن التعتيم عليها من قبل المؤسسات السياسية ، تستعيد سيادتها القديمة و تضطلع بمهمة تنظيم الحياة المحلية .

إن الاقتصاد الوطني هو نتيجة تعاون مناطق مختلفة تشكل الشعب . عندما تنظم كل منطقة اقتصادها بشكل جيد و تديره بشكل جيد ، فإن المجموع يجب أن يكون تنسيقا منسجما و أن يكون الشعب في سلام مع نفسه بكل ما تعنيه الكلمة . القضية هو أنه لا يجب فرض هذا الكمال من الأعلى ، بل يجب أن يزدهر على مستوى القاعدة ، بحيث يكون نموا عفويا و ليس تفتحا مفروضا . كما هي الاتفاقات بين الأفراد التي يمكن التوصل إليها من خلال التواصل بينهم ، يمكن تحقيق الانسجام بين المناطق بطريقة مشابهة ، من خلال الاتصالات الظرفية و المنتظمة في الجمعيات العامة و المؤتمرات و أخيرا ، الاتصالات المتطورة باستمرار التي تقوم بها الفيدراليات الصناعية التي سيكون ما يلي عبارة عن إيجاز خاص بها .

دعونا نقوم بنظرة منفصلة على التنظيم في الريف ، في المدن ، و تنظيم الاقتصاد ككل .

في الريف

في الريف سيؤدي تطبيق الشيوعية التحررية إلى أقل المضاعفات ، لأن ما يحتاج إليه فقط هو تفعيل البلدية الحرة .

البلدية الحرة ، أو الكومونة ، هي اجتماع كل القاطنين في قرية أو ضيعة في جمعية ذات سلطات كاملة لتدير و تنظم الشؤون المحلية ، بشكل أساسي الإنتاج و التوزيع .

المجلس اليوم ليس أداة حرة ، حيث يعتبر كيانا ثانويا ، و يمكن إلغاء قراراته من قبل الشركة ، مجلس الريف أو الحكومة ، المؤسسات الطفيلية الثلاثة التي تعتاش على ظهره .

في البلدية الحرة ستكون كل المنطقة الخاضعة لسلطته خاضعة للملكية العامة و ليس فقط أن تكون جزءا من الأرض البلدية كما هي الحال اليوم ، الهضاب ، الأشجار و المروج ، الأرض الزراعية ، حيوانات العمل و الحيوانات التي تربى من أجل لحمها ، المباني ، الآلات و أدوات المزرعة ، و الأدوات الفائضة ، و المحصول الذي يجمع أو يوضع في المستودعات من قبل السكان .

بالتالي فإن الملكية الخاصة الوحيدة التي ستوجد ستكون تلك الأشياء الضرورية لكل فرد – مثل المسكن ، الملبس ، الأثاث ، أدوات الحرفة ، الحصة التي يدخرها كل مواطن و مواد الحياة الصغرى أو الدواجن التي تربى في المزرعة التي قد يرغب بالاحتفاظ بها للاستهلاك الشخصي أو كهواية .

كل شيء زائد عن الحاجة يمكن أن يجمع في أي وقت من قبل البلدية ، بشرط الموافقة المسبقة للجمعية العامة ، حيث أن كل شيء نحتفظ به دون أن نكون بحاجة إليه لا نملكه بالفعل ، لأننا بطريقة أخرى نحرم منه الآخرين . تعطينا الطبيعة حق امتلاك ما نحتاجه ، لكن لا يمكننا أن ندعي امتلاك ما يفيض عن حاجتنا دون أن نكون قد ارتكبنا فعل السرقة ، من دون أن نستولي على حقوق ملكية الجماعة .

سيكون كل السكان متساويين :

١ – سوف ينتجون و يساهمون بصورة متساوية في إدامة الكومونة ، من دون أي تمييز أو تفريق ما عدا ذلك الذي يقوم على الأهلية (مثل العمر ، التدريب الحرفي ، الخ)

٢ – سوف يقومون بدور متساوي في اتخاذ القرارات الإدارية في الجمعيات العامة ، و

٣ – سيتمتعون بحقوق متساوية في الاستهلاك بحسب حاجاتهم ، أو ، عندما يكون ذلك حتميا ، وفق حصص الإعاشة .

أيما شخص يرفض العمل لصالح الكومونة (عدا الأطفال ، المرضى و المسنين) سيحرم من حقوقه الأخرى : أن يشارك في بحث أمورها و أن يستهلك .

سوف تتوحد البلدية الحرة مع مثيلاتها في بقية المناطق و مع الفيدراليات الوطنية الصناعية . ستعرض كل منطقة فائض نتاجها للتبادل ، في مقابل تلك الأشياء التي تحتاجها . و ستقوم بمساهمتها الخاصة نحو أعمال المصالح العامة ، مثل السكك الحديدية ، الطرق العامة ، مستودعات المياه ، مساقط المياه ، إعادة التشجير ، و غير ذلك .

في مقابل هذا التعاون في المصالح العامة في الإقليم أو الأمة ، سيكون أعضاء البلدية الحرة قادرين على أن يجنوا فوائد الخدمات العامة مثل البريد ، البرق ، التلفونات ، السكك الحديدية و النقل ، شبكة الإمداد بالكهرباء مع فروعها ، المآوي ، المستشفيات ، المصحات و منتجعات المياه المعدنية ، التعليم العالي و الجامعي ، السلع و المنتجات التي لا تنتج في منطقتهم .

ستستعمل الطاقة البشرية الفائضة في العمل الجديد و الإنتاج الجديد ذلك الذي يناسب المنطقة ، و بتوزيع العمل بين الجميع ، و إنقاص عدد ساعات العمل و مدة يوم عمل كل عامل .

لا يجب على القرويين أن يقلقوا من البلدية الحرة ، لأن أسلافهم قد عاشوا في نمط مشابه حقيقة . يمكن للمرء أن يجد في كل قرية العمل المشترك ، و الملكية المشتركة إلى درجة أكبر أو أصغر و فعاليات مشتركة (مثل جمع الوقود أو رعي الماشية) . هناك أيضا في التقاليد الريفية إجراءات تقليدية و طرق و وسائل يمكن من خلالها إيجاد حل لكل مشكلة محتملة ، و في هذه الإجراءات لا يؤخذ القرار أبدا من قبل فرد واحد ، حتى لو أنه قد انتخب من قبل الآخرين لهذه المهمة ، بل من خلال اتفاق الجميع .

في المدينة

في المدينة ، فإن دور المجلس البلدي الحر تقوم به الفيدرالية المحلية . في المراكز الكبرى للسكان يمكن لمثل هذه المنظمات أن توجد في كل مقاطعة . السيادة المطلقة في الفيدرالية المحلية للاتحادات الصناعية توجد في أيدي الجمعية العامة لكل المنتجين المحليين.

إن مهمتها هي تنظيم الحياة الاقتصادية لمنطقتها ، خاصة الإنتاج و التوزيع ، على ضوء حاجات منطقتها ، و أيضا ، حاجات المناطق الأخرى .

في وقت الثورة ، ستحوز الاتحادات على الملكية الجماعية للمصانع ، المعامل ، و حجرات العمل ، أماكن السكن ، الأبنية و الأرض، للخدمات و الأدوات العامة و المواد الخام و المواد الخام المحفوظة في المستودعات .

ستنظم اتحادات المنتجين التوزيع ، باستخدام التعاونيات و مباني المصانع و الأسواق .

إن دفتر الحساب المصرفي لمنتج ما ، الذي يقدمه الاتحاد صاحب العلاقة سيكون ضروريا إذا رغب أي شخص بأن يتمتع بكل حقوقه، بالإضافة إلى المعلومات المفصلة التي تتعلق بالاستهلاك مثل حجم العائلة ، مثلا ، عدد ساعات و أيام العمل سوف تذكر أيضا في هذه الدفاتر الحسابية . سيكون الأشخاص الوحيدون المستثنون من هذا الشرط هم الأطفال ، المسنين و المقعدين .

يعطي الدفتر الحسابي للمنتج الحق لكل هذه الأشياء :

١ – أن يستهلكوا كل المنتجات التي يجري توزيعها في تلك المنطقة ، بشكل يتماشى إما مع حصة الإعاشة أو مع حاجاتهم .

٢ – أن يملك ، لاستخدامه الخاص ، منزلا مناسبا ، و الأثاث الضروري ، مزرعة دواجن في ضواحي المدينة ، أو حصة ، أو حديقة حسبما تقرره التعاونية .

٣ – أن يستخدم الخدمات العامة .

٤ – أن يشارك في التصويت على القرارات التي تتخذ في مصنعه ، معمل شركته ، قسمه الخاص ، الاتحاد أو الفيدرالية المحلية .

سوف ترعى الفيدرالية المحلية حاجات منطقتها و ستحرص على أن تطور تلك الصناعة الخاصة بها التي تناسبها أكثر ما يمكن ، أو التي يحتاجها الاتحاد بشكل أكثر اضطرارا .

في الجمعية العامة ، سيجري توزيع العمل بين الاتحادات الكثيرة ، التي سوف توزعه بين أقسامها ، كما ستقوم هذه الأقسام بتوزيعها بين ورشها بهدف دائم هو الحيلولة دون ظهور البطالة ، و زيادة الإنتاج اليومي لوردية العمال في الصناعة ، أو لتقليص المقدار اللازم من طول يوم العمل .

كل المطالب التي هي ليست اقتصادية تماما تترك للمبادرات الخاصة للأفراد أو للمجموعات .

يجب على كل اتحاد أن ينخرط في النشاطات التي تجلب المنفعة للجميع ، خاصة تلك النشاطات التي تهتم بحماية صحة المنتجين و جعل العمل أكثر جمالا .

النظام الاقتصادي العام

ترغم الضغوط الاقتصادية الأفراد على التعاون في إطار الحياة الاقتصادية لمنطقتهم . نفس هذه الضغوط الاقتصادية يجب أن تشعر بها الجمعيات ، مجبرة إياها على التعاون في إطار الحياة الاقتصادية للشعب . لكن لتحقيق هذا لا توجد هناك حاجة لا لمجلس مركزي أو لجنة عليا ، تلك التي تحمل بذور التسلطية و التي هي بؤر للديكتاتورية ، إضافة إلى أنها مأوى للبيروقراطية . لقد قلنا أننا لا نحتاج إلى مخطط أو إلى أية سلطة آمرة أبعد من الاتفاق المشترك بين المحليات . حالما تنظم كل محلية (مدينة ، قرية ، أو الضيعة) حياتها الداخلية ، سيكون عندها تنظيم الشعب كاملا . و هناك شيء آخر يمكننا إضافته فيما يتعلق بالمحليات . ما أن يتأكد كل أعضائها الأفراد أنه سوف تتم تلبية حاجاتهم ، عندها سوف تصبح الحياة الاقتصادية للبلدية أو الفيدرالية كاملة .

في علم الأحياء (البيولوجيا) يتحتم على العضوية لكي تحقق فيزيولوجيتها الملائمة و حالتها السوية ، يجب على كل واحدة من خلاياها أن تقوم بوظيفتها و هذا يتطلب شيئا واحدا فقط : أن يجري التأكد من وصول الدم و ارتباطها بالأعصاب . يمكننا أن نقول نفس الشيء عن شعب ما . يتم ضمان حياة الشعب و طبيعيتها عندما تلعب كل محلية دورها و عندما يتم ضمان استمرار التروية الدموية التي تأتي بكل ما تحتاجه و يأخذ بعيدا كل ما يعيقها (أو لنضعها بطريقة أخرى ، يجري ضمان النقل) و عندما تكون المناطق في تواصل مع بعضها البعض و تتبادل حاجاتها و إمكانياتها المتبادلة .

و هنا حيث تأتي الفيدراليات الصناعية الوطنية إلى العمل ، لتكون فقط أجهزة لإتقان و إحكام الخدمات التي يجري تنظيمها وفقا لمبادئ الجماعية التي تحتاج إلى أن تدار على مستوى وطني ، مثل الاتصالات (البريد ، التليفونات ، البرقيات) و النقل (السكك الحديدية ، السفن ، الطرق العامة و الطائرات) .

فوق التنظيم المحلي ، لا يجب أن توجد أية بنية فوقية فيما عدا هذه المنظمات المحلية التي لا يمكنها القيام بوظائفها الخاصة محليا . إن المعبر الوحيد عن الإرادة الشعبية هي المؤتمرات و حيث تتطلب الظروف فإنها سوف تمارس ، بشكل مؤقت ، سلطة كهذه قد تسند أو تعهد إليها من قبل القرارات المتخذة بالاستفتاء العام من قبل جمعياتها .

إلى جانب الفيدراليات الوطنية للنقل و للاتصالات يمكن أن توجد فيدراليات إقليمية أو ريفية ، كالفيدراليات المائية ، أو التي تهتم بالغابات ، أو الكهرباء .

سوف تملك الفيدراليات الوطنية الطرق ، السكك الحديدية ، المباني ، المعدات ، الآلات ، و المعامل كملكية مشتركة . و ستوفر خدماتها بحرية للمناطق أو للأفراد الذين يتعاونون مع جهودها الخاصة في الاقتصاد الوطني ، عارضين منتجاتهم أو فائض نتاجهم ، ساعين ، بأقصى طاقتهم ، إلى إنتاج يتجاوز حاجات الطلب الوطني ، و مقدمين مساهمتهم الشخصية لعمل كهذا حيث تكون هناك حاجة لمثل هذه الخدمات .

إن مهمة الفيدراليات الوطنية للاتصال و النقل هو أن تجعل المناطق تتواصل مع بعضها البعض ، و أن تبني خدمات النقل بين الأقاليم المنتجة و تلك المستهلكة ، معطية الأولوية للأشياء القابلة للفساد التي يجب أن يتم استهلاكها بسرعة ، بضائع مثل السمك ، الحليب ، الفواكه و اللحم .

يتوقف على التنظيم الصحيح للنقل تأكيد وصول الإمدادات إلى المناطق ذات الحاجة و عدم وجود ازدحام في المناطق التي تنتج فائضا .

لا يمكن لدماغ واحد و لا لهيئة من العقول أن ترعى هذا التنظيم . يصل الأفراد إلى اتفاق من خلال اجتماع بعضهم ببعض و تفعل المناطق نفس الشيء بالتواصل مع بعضها البعض . إن دليلا أو كتابا مرشدا ، يظهر المنتجات التي ستتخصص كل منطقة بها ، سوف يبسط إدارة الإمدادات ، محددا ما الذي يمكن طلبه من منطقة ما و ما يجب تقديمه لها .

دع الضرورة تدفع الأفراد لكي يوحدوا جهودهم في المشاركة في الحياة الاقتصادية لمنطقتهم . و دع الضرورة بالمثل تدفع التعاونيات لتنظم نشاطها من خلال التبادل على نطاق وطني ، و دع الدورة الدموية (النقل) و الجهاز العصبي (الاتصال) تلعب دورها في بناء الروابط المتبادلة بين المناطق .

لا إدارة الاقتصاد و لا حرية الفرد تتطلب أية تعقيدات إضافية .

النتيجة

إن الشيوعية التحررية هي طريق مفتوح يمكن للمجتمع من خلاله أن يتنظم بحرية و وفقا لانسجامه الخاص ، و يمكن من خلاله لتطور المجتمع أن يواصل سيره الخاص من دون تحولات مصطنعة .

إنها الأكثر عقلانية بين كل الحلول للقضية الاقتصادية في أنها تتطابق مع مشاركة عادلة للإنتاج و العمل المطلوبة للتوصل إلى حل . يجب ألا يكون بمقدور أي كان أن يقلص هذه الضرورة ليشارك في جهد متناسب في الإنتاج ، لأن الطبيعة نفسها هي التي تفرض علينا قانون العمل الصارم في بيئات لا تنمو فيها قوتنا تلقائيا .

إن الإجبار الاقتصادي هو رابطة المجتمع . لكنه ، و يجب أن يكون فقط ، الإكراه الوحيد الذي يجب أن يمارسه المجموع على الفرد. يجب أن تبقى كل بقية الفعاليات – الثقافية ، الفنية ، و العلمية – بعيدة عن سيطرة أو تحكم المجموع و أن تبقى في أيدي تلك المجموعات الحريصة على أن تسعى إليها و تشجعها .

تماما كما أن يوم العمل الإجباري (مثلا يوم العمل الضروري فعليا وفق التكنولوجيا المتوفرة ، محرر الطبعة الانكليزية) سوف لن ، يستنزف قدرة الفرد على العمل – فسيكون هناك ، بجانب الإنتاج المخطط ، هناك إنتاج آخر حر عفوي – إنتاج تحفزه الاندفاع و الحماسة ، إنتاج سيكون هو نفسه إشباعه الخاص ، مكافأته الخاصة . في هذا الإنتاج ستوضع و تستنبت بذور مجتمع آخر ، المجتمع الجديد الذي سيعلي الأناركية و يبشر بها ، و طالما كانت تستجيب لحاجات المجتمع ، فإن المراقبة الاقتصادية للفرد من قبل المنظمات ستكون زائدة .

سوف يطرح ألف اعتراض ، معظمها يخلو من أي معنى لتعتبر دحضا مستحقا . هناك اعتراض يردد غالبا هو الكسل . الكسل الآن هو النتاج الطبيعي لبيئة تخدم أشخاصا محددين خاصة ، لأنه هنا الطبيعة تبرر الكسل ، جاعلة الفرد خاملا .

إننا نقر بالحق في الكسل بشرط أن أولئك الذين يريدون ممارسة هذا الحق يقبلون بأن يتدبروا أمورهم من دون مساعدة الآخرين . إننا نعيش في مجتمع حيث نجد أن الشخص الكسول ، الكائن غير الكفء و اللا اجتماعي هم نماذج الأشخاص الذين يحققون الازدهار و يستمتعون كثيرا ، هم الذين يملكون القوة و يعاملون باحترام . إذا وافق أشخاص كهؤلاء على أن يتخلوا عن كل ذلك ، لن تكون هناك أية عقبة أمام الآخرين ، كمعروضات في المتاحف أو صالات العرض ، تماما كما توضع الحيوانات المستحاثة في المعرض اليوم.

ما هو موقفنا : مجموعة العامل المتمرد

– إن الأناركية السينديكالية (النقابية) هي حركة عمالية تحررية تأسست على أساس الصراع الطبقي ضد النير المضاعف لرأس المال و الدولة . إنها تهدف إلى توحيد كل العمال في منظمات اقتصادية نضالية (اتحادات نقابية ثورية) لتحقيق هدف واع هو إعادة تنظيم الحياة الاجتماعية على أساس الشيوعية التحررية .

– للمنظمات الأناركية السينديكالية وظيفتان . الأولى خوض الصراع الثوري في سبيل تحسين الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في إطار المجتمع الرأسمالي القائم ، و ثانيها تثقيف العمال الذاتي عن ممارسة الإدارة الذاتية للإنتاج و التوزيع من خلال جمعنة (جعلها جماعية) الثروة .

– إن الأناركية السينديكالية تقف موقف المعارضة الكاملة لكل احتكار اقتصادي و اجتماعي . إنها لا تسعى إلى الاستيلاء على السلطة السياسية ، بل بالأحرى إلى الإلغاء الكامل لكل وظائف الدولة في حياة المجتمع . لذلك فإنها ترفض كل النشاطات البرلمانية و أي تعامل مع الهيئات التشريعية . إنها تناضل لأجل بناء منظمات كفاحية في مكان العمل و المجتمع مستقلة و معارضة لكل الأحزاب السياسية و البيروقراطيات النقابية .

– تستخدم الأناركية السينديكالية كوسيلة وحيدة في الصراع العمل المباشر بكل أشكاله – احتلال المصانع ، الإضرابات ، المقاطعة ، التخريب و الإضراب العام الخ . و لضمان مشاركة الجميع في النضال الحالي و في الإدارة الذاتية المستقبلية للمجتمع ، فإنها تعارض المركزية في كل منظماتها . إنها تؤسس منظماتها وفقا للاتحادية التحررية . و ذلك من الأسفل إلى الأعلى بدون أية تراتبية هيكلية مع إطلاق كل الحرية لمبادرة المجموعات المحلية و المناطقية . تتألف كل الهيئات التعاونية لاتحاد العمال من مفوضين يمكن استدعاءهم أو سحبهم مع منحهم تفويض بالعمل تقرره جمعيات العمال المحلية .

– ترفض الأناركية السينديكالية كل الحدود السياسية و الوطنية التي يجري تشكيلها بطريقة استبدادية . إنها تقف ضد القومية و كل الدول القومية ، إنها ترفع راية الأممية الثورية ، سواء بالمشاعر و في العمل الكوني المتماسك و المساعدة المتبادلة .

– تعارض الأناركية السينديكالية العنصرية و التمييز الجنسي و الروح العسكرية و كل الاتجاهات و المؤسسات التي تقف في وجه المساواة و حق كل الشعوب في كل مكان بالسيطرة على حياتها و محيطها .